



116388 - أحاديث الوعيد على من لم يقبل اعتذار أخيه المسلم

السؤال

ما صحة حديث : (من اعتذر إليه أخيه المسلم فلم يقبل عذرها ، فعليه مثل صاحب مكس) ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

ورد في عظم إثم من يرد اعتذار أخيه المسلم خمسة أحاديث ، ولكنها كلها ضعيفة لا تصح :
الحديث الأول : عَنْ جُودَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ اعْتَدَرَ إِلَى أَخِيهِ بِمَعْذِرَةٍ ، فَلَمْ يَقْبَلْهَا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ خَطِيئَةِ صَاحِبِ مَكْسٍ) .

رواه أبو داود في "الم BASIIL" (رقم/521) ، وابن ماجه في "السنن" (رقم/3718) ، وابن حبان في "روضة العقلاء" (ص/182) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (2/275) ، والبيهقي في "شعب الإيمان" (6/321) ، وغيرهم . رووه جميعاً من طريق وكيع ، حدثنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن ابن ميناء – وهو العباس بن عبد الرحمن بن ميناء – عن جودان به . يقول الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة" (رقم/1907) : "العباس بن عبد الرحمن بن مينا ليس بالمشهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، ولذلك قال الحافظ في "التقريب" : "مقبول" .

وجودان : لم تثبت له صحبة ، وقال أبو حاتم : "جودان مجهول ، وليس له صحبة" .
وفي "التقريب" : "مختلف في صحبته ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين" انتهى .

ال الحديث الثاني : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما بنحو الحديث السابق .

من طريق أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ، وقد ورد عن أبي الزبير من طريقين اثنين:

1- من طريق الليث حدثني إبراهيم بن أعين ، عن أبي عمرو العبدى ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

رواه الطبراني في "المعجم الأوسط" (8/283) والبيهقي في "شعب الإيمان" (6/321) ، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا أبو عمرو العبدى ، ولا عن أبي عمرو إلا إبراهيم بن أعين ، تفرد به الليث" انتهى .

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (8/155) : "فيه إبراهيم بن أعين وهو ضعيف" انتهى .

وضعفه العراقي رحمة الله في "تخریج أحاديث الإحياء" (2/138) .



2- من طريق الحسن بن عمار عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه .
 رواه الحارث في المسند - كما في " بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث " (1/269) - قال : حدثنا حفص بن حمزة ، ثنا سيف بن محمد الثوري ، عن الحسن بن عمار .
 ورواه ابن حبان في " الثقات " (8/388) ثنا أبو بدر ، ثنا عمي الوليد بن عبد الملك بن عبيد الله بن مسرح ، ثنا أبي عن الحسن بن عمار عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه .
 وهذا إسناد ضعيف جداً بسبب الحسن بن عمار ، فقد اتفق العلماء على تركيه وضعفه . انظر : " تهذيب التهذيب " (2/307) .

الحديث الثالث :

عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (عفواً عن نساؤكم ، وبروا آباءكم يبركم أبناءكم ، ومن اعتذر إلى أخيه المسلم من شيء بلغه عنه فلم يقبل عذرها لم يرد على الحوض) .
 رواه الطبراني في " المعجم الأوسط " (6/241) وقال : " لم يرو هذا الحديث عن عامر بن عبد الله بن الزبير إلا عبد الملك بن يحيى بن الزبير ، تفرد به خالد بن زيد العمري " انتهى .
 قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " (8/81) : " فيه خالد بن زيد العمري وهو كذاب " انتهى .

الحديث الرابع :

حديث أنس بن مالك بنحو حديث عائشة السابق .
 أخرجه ابن عساكر في سباعياته - كما قال السيوطي في اللالئ المصنوعة (2/190) - من طريق أبي هدبة الفارسي ، عن أنس بن مالك .
 وأبو هدبة الفارسي هو إبراهيم بن هدبة : وهو كذاب ، قال ابن حبان في المجرورين (1/114) : " إبراهيم بن هدبة ، أبو هدبة ،
 شيخ يروي عن أنس بن مالك : دجال من الدجاجلة ، وكان رقاضاً بالبصرة ، يُدعى إلى الأعراس فيرقص فيها ، فلما كبر جعل
 يروي عن أنس ويضع عليه " انتهى .
 وقال الشيخ الألباني في " ضعيف الترغيب " (2/119) : " موضوع " انتهى .
 وكذا في " السلسلة الضعيفة " (رقم 2043) .

الحديث الخامس :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (عفواً عن نساء الناس تغافلن عن نساؤكم ، وبروا آباءكم
 يبركم أبناءكم ، ومن أتاه أخوه متنصلًا فليقبل ذلك منه ، محقاً كان أو مبطلاً ، فإن لم يفعل لم يرد على الحوض) .
 رواه الحاكم في " المستدرك " (4/154) وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ، وتعقبه الذهبي بقوله : " بل سعيد
 ضعيف " انتهى .



وقال المنذري في "الترغيب والترهيب" (3/218) : " سويد عن قتادة ، هو ابن عبد العزيز : واه انتهى .
وقال الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة" (رقم 2043) : " ضعيف الإسناد " انتهى .
والحاصل : أن جميع الروايات الواردة في هذا الباب ضعيفة لا تصح .

ثانياً :

إن ضعف الأحاديث الواردة في الوعيد على من لم يقبل عذر أخيه ، لا يعني أن ذلك غير مطلوب ، بل قبول معذرة المعذر من مكارم الأخلاق ، وأسباب المحبة والمودة .

قال ابن حبان رحمه الله في " روضة العقلاء ونזהة الفضلاء" (1/183) : " فالواجب على العاقل إذا اعتذر إليه أخيه لجرم مضى ، أو لتقصير سبق ، أن يقبل عذرها و يجعله كمن لم يذنب ؛ لأن من تتصل إليه فلم يقبل أخاف أن لا يرد الحوض على المصطفى صلى الله عليه وسلم .

ومن فرط منه تقصير في سبب من الأسباب يجب عليه الاعتذار في تقصيره إلى أخيه .
ولقد أنسدني محمد بن عبد الله بن زنجي البغدادي ...
إذا اعتذر الصديق إليك يوما ... من التقصير عذر آخر مقر
فصنه عن جفائك واعف عنه ... فإن الصفح شيمة كل حر " انتهى .

وقال الإمام الغزالى رحمه الله :

" أما زلتـه في حقـه - يعني زلةـ الأخـ في حقـ أخيـه - بما يوجـبـ إـيحـاشـه : فلا خـلافـ فيـ أنـ الـأـوـلـىـ العـفـوـ وـالـاحـتمـالـ ، بلـ كـلـ ماـ يـحـتمـلـ تـنـزـيلـهـ عـلـىـ وـجـهـ حـسـنـ ، وـيـتـصـورـ تـمـهـيدـ عـذـرـ فـيـهـ ، قـرـيـبـ أـوـ بـعـيدـ ، فـهـوـ وـاجـبـ بـحـقـ الإـخـوـةـ " انتهى .
" إـحـيـاءـ عـلـومـ الدـيـنـ" (185-2/186) .
وـالـلـهـ أـعـلـمـ .